

الحراك السياسي والمجتمعي في البلدان العربية إلى أين:

هل من أفق لمشروع نهضة جديد؟

أديب نعمه¹

21/3/2011



الكتابة في اللحظات الساخنة

فيما أكتب هذه السطور (أواسط شهر مارس/ آذار 2011)، تسير كل من تونس ومصر خطوات إضافية نحو الخروج من المسار السابق نحو أفق واعد بقيام مشروع دولة ديمقراطية جديدة. وفي الوقت نفسه، يبدو أن ليبيا قد دخلت في مسار من النزاع الحربي المسلح حيث تتواجه قوات النظام مع قوى المعارضة مع إتخاذ الصراع طابعاً دولياً بموجب قرار مجلس الأمن وبدء العمليات العسكرية الدولية، دون وضوح كاف ازاء المسار الذي سوف يسلكه هذا الصراع. وكذلك يتعقد الأمر في اليمن التي تتجه نحو مزيد من التصعيد والتوتر الداخليين ويخيم شبح العنف والانقسامات القبلية وغيرها على الوضع، في حين سجل في البحرين دخول قوات درع الخليج المشتركة بين دول مجلس التعاون الخليجي بموجب الاتفاقات في بين الدول الأعضاء، وأعلنت حالة الطوارئ، وتبدو العلاقات بين النظام وقوى المعارضة، كما العلاقات الداخلية بين أطراف النظام وأطراف المعارضة على مفترق طرق. وكذلك بدأت تحركات احتجاجية في سوريا في أكثر من مدينة.

¹ - مستشار وخبير في التنمية. يعمل حالياً مستشاراً إقليمياً لدى اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا - الاسكوا. والآراء الواردة في هذه المقال تعبر عن الرأي الشخصي للكاتب، ولا تعكس بالضرورة رأي الاسكوا، رغم أن خلفية هذه الأفكار هي مرجعية حقوق الانسان، ومفهوم التنمية المعاصر.

وبسبب سرعة التغيرات في الأوضاع، لا يمكن توقع ما ستكون عليه الأوضاع في هذه البلدان المشار إليها، أو غيرها، مع حلول موعد نشر هذا المقال. وهذا من صعوبات الكتابة في زمن التحولات الدراماتيكية، مما يجعل من كل عملية توقع أو استنتاج نوعاً من المغامرة، التي لا بد منها في نهاية المطاف.

لذلك، لا يتعلق مضمون هذا المقال بتطور الأحداث والوقائع، بل هو يحاول أن يقترح عناصر لأطار تحليلي مستند إلى مراجعة المراحل التاريخية السابقة، وتوقع مآل مستقبلي لعملية التحول انطلاقاً من الاعتقاد بأن الحراك الراهن - والذي يسمى عادة ثورات الشباب - في أكثر من بلد، هو نقطة انطلاق لعملية تحول أكثر عمقاً يلتقي في مآله النهائي مع التحليل الاجتماعي - التاريخي لدورات زمنية طويلة. وهو ما سنحاول توضيحه من خلال عدد من الفرضيات في ما يلي.

المفاجأة

نستطيع القول أن الحراك السياسي - الاجتماعي الأخير في البلدان العربية بدءاً من تونس ومصر، قد فاجأ الجميع تقريباً، بما في ذلك الشباب الذين أطلقوا الانتفاضات الذين ربما لم يكونوا بدورهم يتوقعون المسار (السيناريو) الدراماتيكي والسريع الذي تحقق في هذين البلدين. والمفاجأة طالت بالدرجة الأولى دول الشمال ولاسيما الدول الأوروبية التي تتموضع على الضفة المقابلة للبحر الأبيض المتوسط. كما طالت أيضاً المؤسسات السياسية والمدنية، لاسيما المعارضة منها، في الدول المعنية بالثورات.

وثمة حذر مشترك لهذه الوضعية المتشابهة بين الدول الأوروبية والمؤسسات السياسية والمدنية يتمثل في كون الجهتين، ولأسباب مختلفة، قد أسقطتا من حسابهما كل امكانية لحصول تغيير سياسي في الدول العربية في المدى المنظور. فالجميع بدا مسلماً "بالستاتيكو" القائم، وبعضهم مساهم فيه. وبناء عليه فإن جدول أعمال أغلب القوى الدولية والوطنية المأسسة، أي الحركات السياسية التقليدية المعارضة والمنظمات غير الحكومية التي تعمل تحت عنوان التنمية، بقي ضمن سقف المطالب والتدخلات والمشاريع التي لا تحمل بعداً تغييرياً راديكالياً. وقد أغفل هؤلاء خصوصاً البعد السياسي المباشر المتعلق بالديمقراطية، وحقوق الانسان بمعناها

الشامل، والنزول إلى الشارع في حركات تطالب بالتغيير، كما أغفلت التصدي بالتحليل والعمل لمسألة الدولة وخصائصها ودورها المحوري في بنية الاستبداد وادامته، والتدمير المنهجي لاحتمالات التغيير الديمقراطي، وصولاً إلى مسألة بناء دولة ومجتمع محكومين بمبادئ المواطنة والفكر المدني بمعناه الحديث.

ثورات المجتمع المدني دون وسائط

إذا أردنا تحديد وصف علمي وموضوعي لهذه الثورات، لقلنا إنها ثورات قام بها المجتمع المدني ضد النظم الدولتية، وهي تحمل عناصر تشابه مهمة مع الانتفاضات التي أدت إلى انهيار المنظومة السوفياتية منذ عقدين ونيف. وقد قام المجتمع المدني بهذه الثورات بشكل مباشر، ودون وسائط التعبير التقليدية من خلال مؤسسات قائمة. ذلك ان عقود من الاستبداد الدولي الشديد الوطأة، المقترن بالتجريم القانوني والعملية لأنشطة المجتمع المدني السياسية والدعوية، خصوصاً في المجال السياسي وحقوق الانسان، قد أدت إلى التضيق على قدرة الأحزاب والمنظمات غير الحكومية على العمل، وحصرته ضمن أضيق نطاق ممكن وقيدت فعاليته. والاستمرار الطويل في هذا الوضع، أدى إلى ضعف متزايد في تأثير هذه المؤسسات.

فالأحزاب السياسية - والمقصود الأحزاب المعارضة بالدرجة الأولى هنا كونها المعنية بمعارضة النظام - تأكلت قدراتها الشعبية - بشكل عام - وتم تدجينها إلى حد بعيد لتصبح جزءاً من النظام أو مجرد ديكور. أما منظمات المجتمع المدني التي تحمل فكراً تنموياً وتتبنى مرجعية حقوق الانسان، فقد بقيت في غالبيتها أسيرة مقاربات الجهات المانحة والمنظمات الدولية التي كانت أجنداتها لا تتناسب إطلاقاً مع ما يغلي من احتقان وتراكم تحت سقف الوضع الراكد شكلاً. لذلك كان من الطبيعي، انه عندما تتعذر أشكال التعبير المؤسسي عن الحراك المدني والديمقراطي من خلال المؤسسات، فإن المجتمع المدني يعبر عن نفسه دون وسائط، أي بشكل مباشر بصفته حركة شعبية جماهيرية واسعة، تتجاوز كل أساليب العمل السائدة بين المنظمات غير الحكومية من جهة، وتتجاوز عمل الأحزاب الكهولة التي فقدت قدرتها على الاستقطاب والقيادة. وقد وفرت تكنولوجيا الاتصالات القاعدة المادية للتواصل وتشكل أنماط قيادة وتوجيه للحركة من نوع جديد، كما أنها شكلت وسيلة استقطاب وتوحيد التحركات والتجمعات شديدة الفعالية.

نجاح المرجعية المدنية حيث فشلت المرجعيات الأخرى

لطالما أعتبر المحللون والناشطون أن الفكر المدني لا يتمتع بالقدرة التعبوية التي تتمتع بها الايديولوجيات الدينية والقومية. ولذلك كانت محاولات الناشطين المدنيين لمخاطبة المجموعات البشرية الكبيرة خجولة جداً، ولم يحاولوا في المنطقة العربية أن يتحولوا من مجموعات منظمة ناشطة وتتمتع بكفاءات ومهارات تنظيمية ودعوية عالية، إلى حركة اجتماعية لها طابع الاستمرارية وتطرح شعارات راديكالية. إلا أن ما حصل في كل من تونس ومصر قد أثبت الخطأ الفادح الذي وقعت فيه الحركة المدنية المأسسة التي لم تخرج من كونها تنظيمات وشبكات لكي تتحول الى حركة.

أبعد من ذلك، لقد كانت هناك محاولات سابقة لكي تتشكل حركة جامعة سواء على مستوى البلد الواحد، أو على مستوى البلدان العربية. وقد تمت هذه المحاولات خلال العقود والسنوات الأخيرة أحياناً تحت الشعار الوطني - القومي انطلاقاً من التضامن مع فلسطين وما تتعرض له (وآخرها كان الحرب على غزة عام 2008)، وأحياناً تحت الشعار الإسلامي الذي يشكل أساساً قوياً راسخاً في الوعي الشعبي المشترك داخل البلد الواحد وعلى المستوى العربي أيضاً. وقد استخدمت في سبيل ذلك وسائل وامكانات هائلة بدءاً من الإعلام وصولاً إلى التمويل، مروراً بحالات الغضب المشروع والشعور بانتهاك الكرامة الوطنية والشخصية بفعل ما تتعرض له بلدان المنطقة من قهر واستبداد وعدوان خارجي وداخلي.

مع ذلك لم تنجح الايديولوجيات القومية والدينية في توحيد فئات المجتمع داخل البلد الواحد، كما لم تنجح في توليد مناخ تغييرى عابر للحدود بما يشبه عدوى التغيير من تونس ومصر إلى مختلف البلدان العربية، والتي يكتفها تحول شعار "الشعب يريد إسقاط النظام"، إلى شعار كل التحركات في كل الدول. وحيث فشل الخطاب الديني والقومي، نجح خطاب الدولة المدنية الديمقراطية في تجاوز كثيراً من الانقسامات والاختلافات في وجهات النظر والاتجاهات داخل البلد الواحد، واستطاع أيضاً أن يشكل خطاباً مشتركاً مع بلدان تتفاوت ظروفها بشدة من اليمن إلى المملكة المغربية، مروراً بكل الدول العربية الأخرى.

هذا ما أعطى الثورتين التونسية والمصرية صورتها الاجمالية بصفتها ثورات من أجل الديمقراطية بكل معانيها وأبعادها المتعددة، والتي لا تغفل البعد الوطني والقومي ولكنها تدرجه ضمن اطارها وهي قادرة على ذلك، في حين الخطابين القومي والديني كانا يستبعدان بطبيعتهما وتحققهما الفعلي فكرة الدولة المدنية، وعجزا بالتالي عن توحيد التيارات والاتجاهات والمجموعات السكانية المختلفة، والطبقات الاجتماعية المختلفة. وبالتالي لم ينجح أصحاب الفكرة الدينية أو القومية من جعل فكرتهم كفتة اجتماعية أو سياسية، إلى فكرة تتبناها كل فئات المجتمع، في حين أن نجاح الثورتين التونسية والمصرية، والجديد فيها، هو تحول فكرة ومطلب الفئة التي أطلقت التحركات المتناثرة - في البداية - في كل من تونس ومصر أن تتحول إلى مشروع يتوحد حوله ومن أجله كل المجتمع. إن سر نجاح الثورات هو أنها كانت تحمل مشروعاً للمجتمع كله - تقريباً، واحتمال تعثرها في المستقبل - إن حصل وهو أمر محتمل جداً في مسار الثورات - فإنه سوف يتعلق بالدرجة الأولى في تأكل هذا الاجتماع، وتشتته إلى تيارات متنازعة ينغلق كل تيار منها في خطابه الخاص، ويبعد عن فكرة الديمقراطية وتداول السلطة وبناء الدولة المدنية بالمعنى الحديث.

العودة إلى مشروع النهضة العربية

في الخطاب الايديولوجي والإعلامي الرائج حالياً، ثمة أكثر من ثنائية في التعرف إلى الذات والآخر. فلو كان التشديد على المحور الاقتصادي - الاجتماعي، أي على علاقات الهيمنة - التبعية، فإننا نتعرف إلى أنفسنا كعرب بصفتنا جنوباً، ونتعرف إلى الآخر بصفته شمالاً (أوروبا، أميركا الشمالية، الدول الصناعية المتقدمة...). ولو كان التشديد على المحور الثقافي - الهوياتي، فإننا نتعرف إلى أنفسنا كعرب بصفتنا شرقاً، ونتعرف إلى الآخر بصفته غرباً. وفي الحالة الخاصة والاختزالية للفكر الديني الأصولي، فإن هذه الثنائية الأخيرة تتحول إلى ثنائية مسلمين (نحن) مقابل الآخر المسيحي (الغرب) أو اليهودي (دولة إسرائيل). (هذه الثنائية الأخيرة - الدينية، هي حالة خاصة اختزالية للثنائية الثقافية شرق - غرب ولن نتطرق إليها في النص الحالي وهي مدمجة بشكل عام في الثنائية الثقافية الأكثر عمومية شرق - غرب.)

وإذ ليس هناك تمييز بين الغرب والشمال في الخطاب الهوياتي حالياً كون المقصود في الحالتين هي الدول نفسها (أوروبا، أميركا، الدول الصناعية المتقدمة)، فإن الامر لم يكن دائماً على هذه الحال.

فمن منظور المراحل التاريخية الكبرى، فإن المنطقة العربية مرت بمرحلتين تكوينيتين بالغتي الأهمية (وهي في اعتقادنا تمر في مرحلة تكوينية ثالثة حالياً). المرحلة الأولى هي مرحلة النهضة العربية في أواخر القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين، وهي المرحلة التي انتهت - مبدئياً - مع نهاية الحرب العالمية الأولى. وخلال هذه المرحلة، كانت المنطقة العربية عبارة عن مجتمعات ومناطق خاضعة في معظمها للسلطنة العثمانية التي كانت تبرر امبراطوريتها بإعتبارها استمراراً للخلافة الإسلامية، ولم تكن البلدان العربية قد تشكلت في دول وطنية وفق التعريف الحديث. وبالتالي، لو أردنا استخدام الثنائيات المشار إليها في الفقرة السابقة، وانطلاقاً من محور علاقة الهيمنة - التبعية، فإن السلطنة العثمانية كانت تمثل الشمال (المستعمر المهيم)، وكانت المجتمعات العربية هي الجنوب (التابع والمُهيم عليه). وبحكم الاشتراك في الدين بين المستعمر (بكسر الميم) والمستعمر (بفتح الميم)، فإن العرب بلسان الحركة التحررية العربية وثقافتها في ذلك الوقت، قد تعرفوا إلى أنفسهم بصفتهم عرباً، أي بهوياتهم القومية والوطنية التي تتجاوز وتوحد الانتماءات الدينية والقبلية في مفهوم الوطنية والقومية العربية بالمعنى الحديث للكلمة. وقد كان ذلك الطريق الوحيد لقيام حركة الاستقلال عن السلطنة والتحرر من استعمارها، كونه الدين عنصر مشترك بين الطرفين.

في المقابل فإن الطرف الجار الأوروبي الذي كان قد بنى دولته الحديثة، فإنه كان يتحدد بصفته مغايراً من الناحية الثقافية ومن ناحية النظام المؤسسي وبناء الدولة، وبصفته غرباً حديثاً مقابل الشرق التقليدي. ولكن العلاقة بين العرب (في حينه) وبين أوروبا لم تكن علاقة (في غالبها وصورتها العامة) علاقة استعمار وتبعية، أي علاقة عمودية، بل كانت علاقة تفاوت في درجات التقدم الثقافي والمؤسسي والتنظيمي، وبالتالي كانت أوروبا نموذجاً جذاباً لرواد النهضة العربية آنذاك، الذين وجدوا في النظام الأوروبي ولاسيما نظام الدولة الحديثة فيها، نموذجاً متقدماً مقارنة بالنموذج العثماني الذي كان يقترب من الاهتراء الكامل. وعلى هذا الأساس، كانت حركة النهضة العربية حتى مطلع القرن العشرين، تقوم على عناصر متكاملة تبدأ من الهوية

العربية بديلاً عن الهوية الدينية والقبلية. وكانت تعتبر أن نموذج الديمقراطية الليبرالية الأوروبية لبناء الدولة، وخصوصاً تداول السلطة وفصل السلطات والبناء الحديث لهياكل الدولة والتشريعات، هو النموذج الأصح للدول العربية الساعية للتحرر من الاستعمار العثماني. وكانت المكونات الحداثية الثقافية قوية فيها، وتحديداً مسألة تعميم التعليم، والتحرر من العادات والتقاليد غير المتناسبة مع العصر، وتحرر المرأة، والاصلاح الديني، وغيرها من العناصر. وفي هذه المرحلة، "الشمال" يشير إلى دولة محددة هي السلطنة العثمانية، هي غير الغرب الأوروبي.

المرحلة الثانية: بناء الدولة الوطنية بعد الاستقلال

إلا أن انتهاء الحرب العالمية الأولى يدل أن يؤدي إلى استقلال المجتمعات العربية والشروع في بناء دولتها أو دولها الوطنية المستقلة، فقد أدى على استبدال الاستعمار العثماني بأشكال أخرى من الاستعمار أو الهيمنة من قبل دول أخرى هي دول أوروبية. وقد استمر ذلك في الفترة بين الحربين العالمية الأولى والثانية، وحوالي العقدين بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية بالنسبة لبعض الدول التي استقلت متأخراً. كما شهدت تلك المرحلة - الانتقالية - زرع مكونات قيام دولة إسرائيل ثم انشاؤها رسمياً بموجب قرار للأمم المتحدة عام 1947.

وهذه المرحلة أسست لنشوء المرحلة التكوينية الثانية في المنطقة العربية، وهي مرحلة الاستقلال الوطني، وبناء الدولة الوطنية المستقلة. وقد بدأ تشكل الدول الوطنية العربية بدءاً من نهاية الحرب العالمية الثانية واستمر حتى الستينات من القرن العشرين، من خلال سلسلة من التحركات والانتفاضات والاتفاقات الدولية، ومن خلال سلسلة من الانقلابات العسكرية أيضاً.

إن سمات المرحلة الثانية، مرحلة بناء الدولة الوطنية المستقلة، كان لها صورتها العامة المشتركة، وعناصر سياسية وثقافية مشتركة أيضاً، على الرغم من تنوع أشكال الحكم وطرق الوصول إلى السلطة التي اختلفت

بين بلد عربي وآخر. ولكن الطابع العام تميز بالتراجع عن بعض سمات مرحلة النهضة ولاسيما العناصر التالية:

- تراجع المكون السياسي الليبرالي وفكرة الشرعية المبنية على مبدأ الحق وسيادة القانون ونظام فصل السلطات، لصالح شرعيات ثورية تستند إلى مشروعية شعبية في لحظة قيامها على أساس خطاب تحرري قومي (معادة إسرائيل ومواجهة الاستعمار الجديد)، أو على أساس ملكيات مستندة إلى مزيج من المشروعات الدينية والقبلية.
- اعتبار الدولة هي اللاعب الأساسي في تحديد خيارات النمو الاقتصادي والاجتماعي أو خيارات التنمية.
- تراجع أهمية البعد الثقافي والاجتماعي، بما في ذلك التعامل مع التقاليد الاجتماعية، وتحرر المرأة، وغيرها من العناصر التي كانت لها أهمية أكبر خلال مرحلة النهضة. ولم يكن هناك موقف سلبي من هذه العناصر في البداية، ولكنها أهملت من حيث هي عناصر قائمة بذاتها تتطلب استمرارية ومعالجة وحماية. وسادت الممارسة التي ترى في السياسة التحررية وفق مزيج من الفكر القومي - الاشتراكي أمراً كافياً لتجاوز الانقسامات وعملية التمييز من خلال النضال المشترك في مواجهة المشكلات الكبرى - ترسيخ الاستقلال الاقتصادي بعد الاستقلال السياسي وبناء الدولة القوية ومواجهة إسرائيل والأطماع الامبريالية الجديدة. أما في الجانب الذي كانت فيه ثقافة النظام وبنائه السياسي تقليدياً، قبلياً أو دينياً، فإن عناصر التحديث لم تكن على جدول أعماله أصلاً.
- تراجع أهمية الإصلاح الديني، لا بل خفتت أصوات كبار المصلحين الدينيين الذين كان لهم دور حاسم في مرحلة النهضة في الدعاية لنموذج الدولة الديمقراطية الحديثة. وهنا أيضاً لم يمكن ذلك من قبيل العداء السافر لهذه الحركة، بقدر ما كان ناجماً عن الاعتقاد الساذح بأن النهوض الوطني والقومي كاف لتجاوز الوعي الديني أو إعادة صياغته. أما في الجانب السياسي، فإن الايديولوجيات السياسية الثورية والشعبوية لم تكن ترى في الليبرالية الغربية وتدوال السلطة النموذج المرغوب به، بقدر ما كانت تؤسس لترسيخ النموذج الدولي المفتوح على احتمالات الاستبداد وقدرة الحاكم على التجديد لنفسه في السلطة.

لقد تأكلت الدولة الوطنية الاستقلالية ومشروعها بشكل متسارع، وتآكل خطابها السياسي القومي - الاشتراكي أو التقليدي لصالح خطاب ثقافي هوياتي ساعد فيه الاندماج الحاصل بين ثنائتي شمال - جنوب، وغرب - شرق، بحكم اندماج الغرب والشمال في "آخر" واحد هو أوروبا - أميركا - الدول الصناعية المتقدمة. وانتقلنا إلى صورة استقطاب أحادي إختزالي، ساهم فيه التوسع المستمر في الخطاب الثقافي - الهوياتي الديني الطابع، على حساب الخطابين القومي والاشتراكي، اللذين كانا قد ساهما بدورهما في خلق خطاب النهضة الاصلاحية والحدائي، خصوصا في مجال البناء السياسي للدولة، لا بل جرى تصوير الليبرالية (الغربية) باعتبارها مشروعاً استعماريّاً ينقى مناهضته. وفي الطريق إلى ذلك، خنقت أيضاً محاولات الإصلاح الديني والتحديث الاجتماعي.

الثورات الحالية بداية مرحلة تكوينية ثالثة

إن جوهر التراجع الذي عرفته المجتمعات العربية خلال المئة وعشرين سنة الأخيرة، يتمثل في تغييب الديمقراطية الليبرالية لصالح النظام الدولتي، وفي تغييب الخطاب الحدائي في المجالين الاجتماعي والثقافي لصالح الايديولوجيات القومية والاشتراكية - الدولتية طوراً، ولصالح الايديولوجيات الدينية السلفية أو الأصولية طوراً آخر.

من المنظور التاريخي، فإن التغيير الذي بدأ في تونس في الشهر الأول من عام 2011، والذي انتقل بسرعة على مصر، وهما البلدان اللذان نجح فيهما اسقاط النظام من خلال حركة احتجاج سلمية للمجتمع المدني حتى ساعة كتابة هذا المقال، هذا التغيير هو في اعتقادي نقطة بداية لمرحلة تاريخية جديدة في زمن العولمة الراهنة، توازي في أهميتها المرحتلين التكوينيّتين في بداية القرن العشرين (مرحلة النهضة) والنصف الثاني من القرن العشرين (مشروع بناء الدولة الوطنية المستقلة). وإذا ما أخذنا بعين الاعتبار الصورة العامة لهذا التحرك وأسباب النجاح والانتشار التي سبق الإشارة إليها (الدولة المدنية الحديثة، والكرامة، والعدالة، وحقوق الانسان، وتداول السلطة)، فكأننا إزاء عودة إلى جوهر أفكار مرحلة النهضة الأولى التي أهملتها وهمشتها التيارات الدولتية الثورية أو التقليدية التي حكمت بعد الاستقلال. إن ما يجري اليوم هو بمثابة رد فعل تاريخي

اعتراضي على تغييب الديمقراطية واحتقارها من قبل الايديولوجيات والنظم السياسية التي حكمت البلدان العربية منذ ما بعد الحرب العالمية الثانية. وهو بهذا المعنى، بداية التوجه نحو مشروع نهضة عربية ثانية في زمن العولمة. وإذ أقول ذلك، لا يغيب عن بالي مطلقاً إن هذا مسار معقد فيه فترات صعود وفترات هبوط، وفيه تقدم وتراجعات، وسوف يستغرق سنوات طويلة كي ترتسم ملامحه وتترسخ انجازاته بشكل لا رجوع عنه. ولكن المسار بدأ بالتأكيد.

أفكار ختامية

على سبيل تقديم خلاصات سريعة انطلاقاً من الحراك القائم حالياً، أختصر أفكاري في عدد محدود من النقاط في هذا المقال تتعلق بأطراف وقضايا محددة.

الطرف الأول، هو الجهات الدولية – لاسيما الدول المتقدمة والمانحة والمنظمات الدولية. وأقترح على هذه الجهات أن تقوم بمراجعة حقيقية لسياساتها وأساليب عملها ونظرتها إلى دول المنطقة وشعوبها في ضوء التغييرات الحاصلة حالياً، والتي لا تترك مجالاً للشك على الإطلاق في كون معرفة هذه الأطراف بالوضع واحتمالاته كانت ركيكة، وأن تدخلاتها وسياساتها وبرامجها كانت شديدة القصور.

ثمة بداية اعتراف خجول بالخطأ، ولكنه سرعان ما يتبدد عند الانتقال إلى الممارسة العملية، حيث أن الضغط السياسي مستمر على هذه البلدان من أجل السير مجدداً وفق الوصفات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الجاهزة التي كانت سبباً للمشاكل السابقة والحالية. وبالتالي فإن هذه الأطراف لا تتصرف حقا كأنها تقر فعلاً بخطئها، بقدر ما تستمر في مواقفها وممارساتها القاصرة نفسها، بدءاً من النظر إلى المجتمعات والبلدان العربية بصفتها أسواقاً لا أكثر، وصولاً إلى إعطاء الصورة غير الملائمة المتمثلة في الخوف الدائم من الهجرة إلى أوروبا، أو من الإرهاب، والعودة مجدداً إلى التوصية بالوصفات الاقتصادية النيوليبرالية.

وإذا أردت أن أخصص الجانب المتعلق بالتدخلات التنموية فبعض ما هو مطلوب هو ما يلي:

- الاهتمام الحقيقي بقضية السلم في المنطقة وخصوصاً إيجاد حل عادل للقضية الفلسطينية؛
- الاقلاع عن محاولة فرض السياسات الاقتصادية النيوليبرالية والتفاعل فعلياً مع الأولويات والخصائص الوطنية والإقليمية بعيداً عن النماذج المسقطة؛
- مراجعة مقارنة الدول المانحة والجهات الدولية لمقاربتها لدعم الجهود التنموية من خلال آليات التمويل ومساعدات التنمية، والمقارنة القائمة على المشاريع والبرامج والتي تكشف عن جدوى محدودة وعن كونها مصحوبة بضرر انتاج تبعية جديدة وهدر الطاقات والموارد في السير في طرق مسدودة، والاستعاضة عن ذلك بالتركيز الحقيقي على التنمية التي تتحقق من خلال التغيرات الهيكلية في السياسات والهيكل والممارسات؛
- عدم إغفال البعد السياسي في العملية التنموية، والتعامل معها بمفردات أكثر وضوحاً بعيداً عن المفردات المنمقة التي تحاول الدوران حول لب الموضوع:

- فالقضية هي قضية الديمقراطية وليست قضية الحكم الصالح أو الحكم الرشيد؛
- وهي قضية العدالة والمساواة وليست قضية الانصاف؛
- وهي قضية التخلص من الدولة الغنائمية وليست قضية التوقيع على معاهدات مكافحة الفساد؛
- وهي قضية المساواة بين المرأة والرجل في كل مجالات الحياة وليست قضية "نوع اجتماعي أو جنس" تتعامل معها هذه الأطراف من خلال تحالفها مع زوجات الحكام؛
- وهي مرحلة تكوينية - ما تمر فيه مجتمعاتنا - وليست مرحلة انتقالية تفسر تفسيراً ميكانيكياً بما هي انتقال من مكان إلى مكان آخر معروف الملامح وقد رسمت ملامحه مسبقاً من قبل هذه الأطراف نفسها التي تتبرع للإمساك بيدنا من أجل الانتقال إليه.

أما بالنسبة للأطراف الداخلية، ولاسيما المجتمع المدني ومؤسساته، فإن بعضاً من أهم دروس التغيير الراهن هي النقاط التالية:

- لمنظمات المجتمع المدني ومؤسساته أن تكون أكثر ثقة بقدرة الفكرة المدنية ومرجعية حقوق الانسان والديمقراطية على الاستقطاب الشعبي وعلى إلهام حركة التغيير الراديكالي، وبالتالي فإن اللحظة

الراهنة تشكل فرصة تاريخية قد لا تتكرر في وقت قريب من أجل وضع قضية التحول الديمقراطي وبناء الدولة المدنية الحديثة على جدول الأعمال الفعلي، وعدم التراجع عن هذه القضية أمام أي صعوبات وتعقيدات؛

- لقد كانت قضية التمييز المفهومي بين منظمات المجتمع المدني والمجتمع المدني نفسه قضية نظرية مطروحة على العاملين في هذا الميدان. إلا أنها باتت الآن قضية عملية حيث أن المجتمع المدني عبّر عن نفسه بشكل قوي ومباشر وبما يتجاوز الفعالية التقليدية للمؤسسات والمنظمات. وعلى الطرفين أن يجدا بسرعة آلية التلاقي من خلال خروج المنظمات من نظرتها التنظيمية الضيقة وأن تخطو خطوات جادة نحو التحول إلى حركات اجتماعية، وفي المقابل أن تخطو الحركة المدنية غير المنظمة التي صنعت التغيير بدورها خطوات نحو البحث عن أشكال وآليات جديدة لكي تضمن هذه الحركة ومكوناتها القدرة على ممارسة التأثير في مرحلة البناء التي تلي لحظة الانتفاضة والثورة والدخول في مرحلة بناء الدولة والمجتمع الديمقراطيين.

أما أخطر ما يمكن أن يهدد هذا التغيير، هو أن تلتقي مرة أخرى الممارسات الخاطئة من قبل الجهات الدولية، مع تعقيدات المسار الداخلي، لكي تؤدي مرة أخرى إلى التضيق على المكون المدني الحداثي في حركة التغيير، وإلى تكرار تجربة الاجهاض التي تعرضت لها النهضة العربية الأولى منذ مئة سنة، مما سيضيع الفرصة الثمينة لانتقال سلس ومتسق إلى الديمقراطية ويجعلها أكثر طولاً وتعقيداً وكلفة.

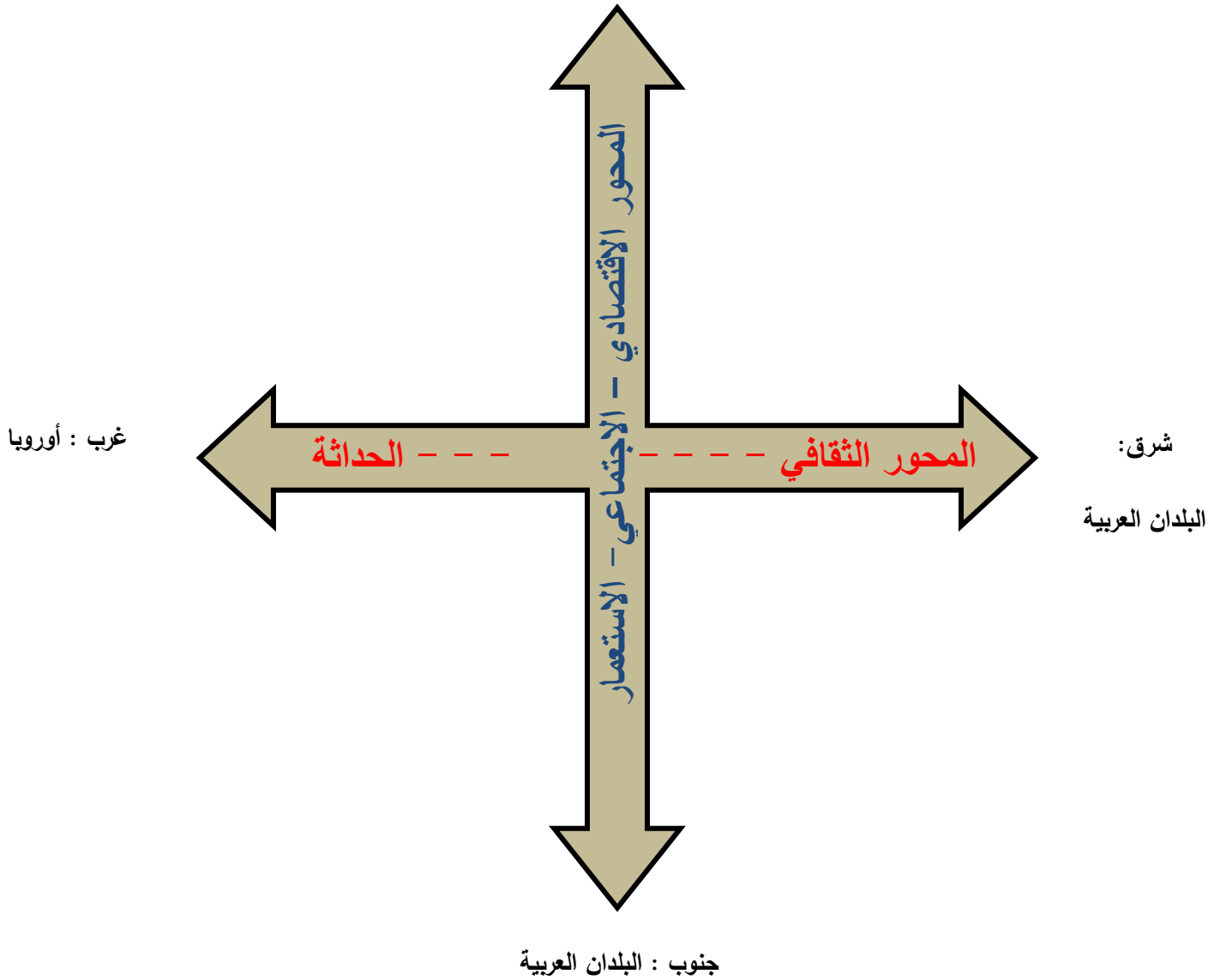
أما مسؤولية الثوار في هذه المرحلة التكوينية، وكل قوى الحداثة والتحول الديمقراطي، فهي بالدرجة الأولى أن لا يجري التخلي عن القضايا الجوهرية، وألا تستسلم لأشكال الضغط التي يمكن أن تؤدي إلى تضييع الجوهر المدني والحداثي للحركة، وأن لا تسمح بأن تزرع الآن بذور لأي استبداد لاحق.

ملحق: رسوم تخطيطية

مرحلة النهضة :

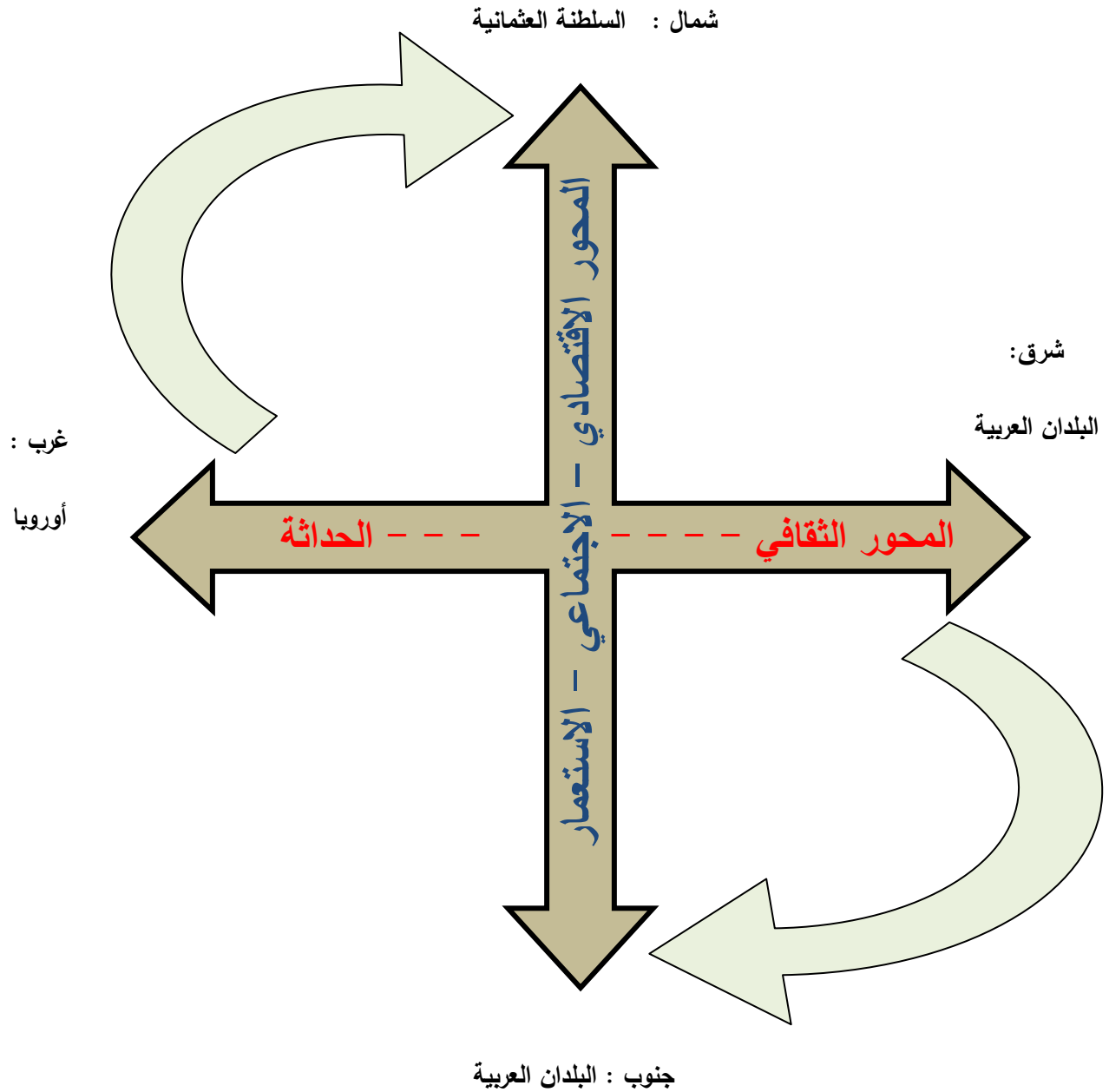
نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين

شمال : السلطنة العثمانية



المرحلة الانتقالية :

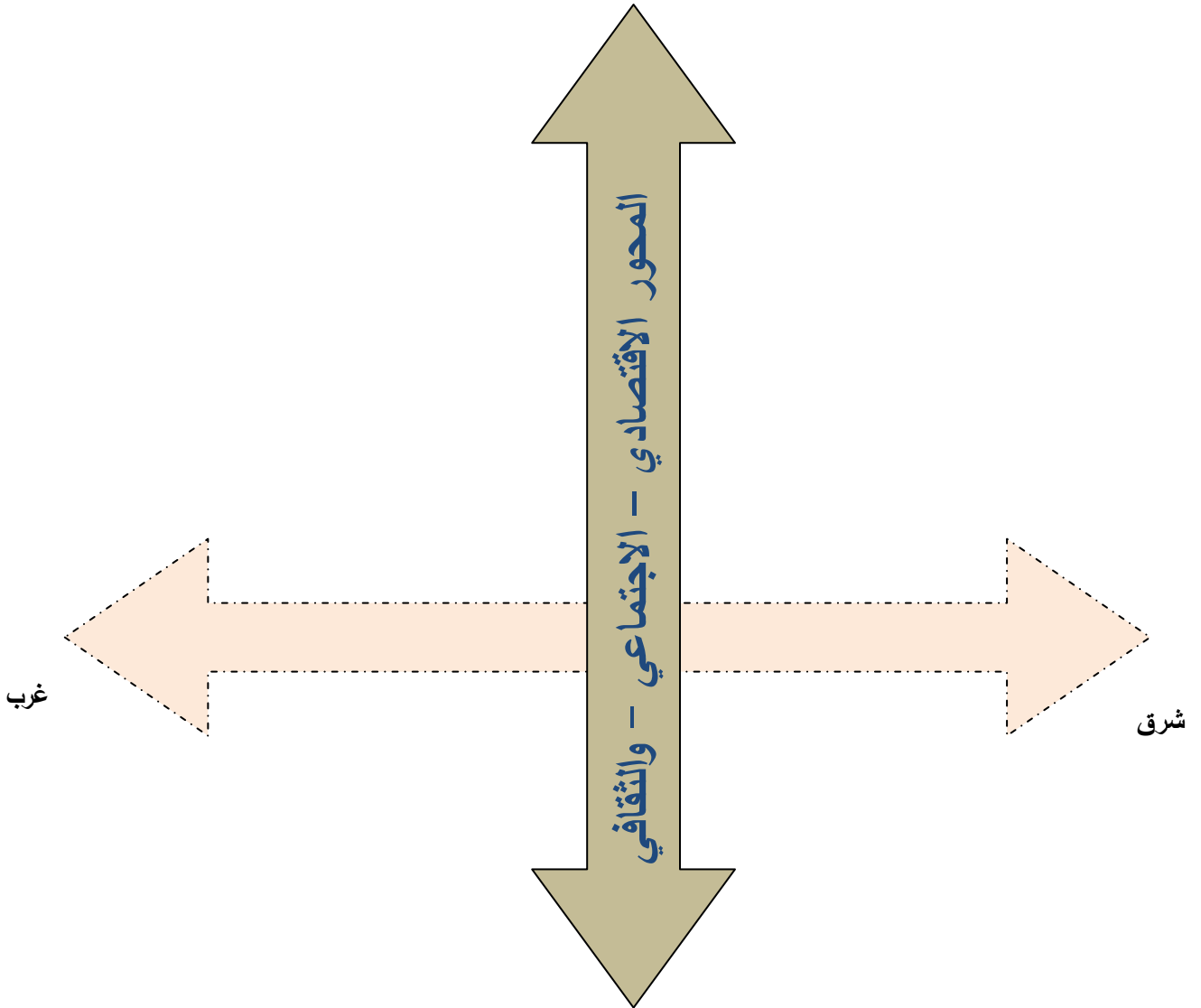
بعد الحرب العالمية الأولى حتى الاستقلال



مرحلة بناء الدولة الوطنية الاستقلالية :

من الاستقلال الوطني حتى الآن

الشمال والغرب: أوروبا



الجنوب والشرق: البلدان العربية

انطلاق تشكل المشروع النهضة الثانية :

ثورات الشباب 2011

